شرح تهذيب

للفاضل عبدالله بن شهاب الدين اليزدي [م:٩٨١]

على

تهذيب المنطق

لسعد الملة والدين العلامة

سعد الدين التفتازاني الهروي الحنفي رح

[٧٢٢-٧٩٣]

مع

تعليقات جديدة من الحواشي المعتبرة

أبو القاسم محمد إلياس بن عبد الله الغدوي الغجراتي

المدرس بمدرسة دعوة الإيمان مانيك فورتكولي، نوساري

إعادة النظر والتصحيح

المفتي محمد كليم الدين الكتكي — المدرس بالجامعة الإسلامية دارالعلوم ديوبند

المفتي أبو بكر بن مصطفى الفطني — المدرس بالجامعة تعليم الدين دابيل، غجرات

الناشر

إدارة الصديق دابيل، غجرات، الهند

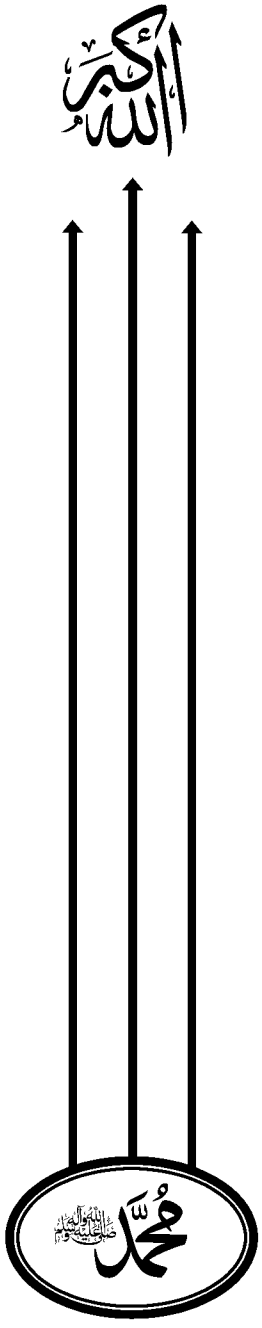

الكتاب: . . . . . شرح تهذيب
عدد الصفحات: ٣٧٧
سنة الطباعة: ١٤٣٤هـ/٢٠١٣ء

الناشر
إدارة الصديق دابيل، غجرات (الهند)
الهاتف: 99048 86188/99133 19190
البريد الإلكتروني:
idaratussiddiq@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أعز العلم في الأعصار، وأعلىٰ حزبه في الأمصار؛ والصلاة والسلام علىٰ قائد الأخيار، وعلىٰ آله وصحبه الأبرار.

وبعد فإن علم المنطق الاستدلالي من العلوم الرائجة في الجامعات الإسلامية في الأقطار المختلفة، وطالما بذل الأساتذة والطلاب جهدهم لكي يعلموا ويتعلموا هذا العلم، حتى أنهم جعلوه واحدا من المقدمات الضرورية لعلم الفقه والفلسفة وغيرها من العلوم.

ومن الكتب المدونة في هذا العلم الذي قامت الحوزات العلمية بدرسه وتدريسه الكتاب المسمّى بـ"شرح تهذيب" الذي يمتاز عن غيره من الكتب من حيث كثرة الاشتغال به بسبب وفور فائدته مع صغر جسمه، وقد طبع هذا الكتاب كرارا مرارا مع تعليقات شتّى؛ وإنا أيضا قد توكلنا على الله وبذلنا جهدنا في أن يكون هذا الكتاب مستوفيا لمختلف جهات الكمال.

فمنهج عملنا في هٰذا الكتاب

١) جعلنا كتاب "تهذيب المنطق" كالمتن، وجعلنا شرحه: "شرح التهذيب" بين الخطين، وجعلنا "تذهيب التهذيب خلاصة العجيب في شرح ضابطة التهذيب" -لمولانا عبد الحليم المطبوعة في النسخ الهندية- كالحاشية.

نعم! لم نكتف في تعليق هذا الكتاب بذكر ما قد ورد من التعليقات في الكتب المطبوعة من الهند والباكستان؛ بل قمنا بإيراد بعض الحواشي المفيدة في المواضع المهمة من الحواشي الأخر، مثل:

١ - "التذهيب على تهذيب المنطق" لعبد الله الخبيصي،

٢ -"تجريد الشافي على تهذيب المنطق الكافي" لشيخ محمد بن أحمد الدسوقي المالكي،

٣ - حاشية الشاه جهاني المطبوعة من الهند والباكستان،

٤ - حاشية الشيخ محمد عبد المجيد الشرنوبي -من علماء الأزهر- التي طبعت من "دار إحياء التراث العربي".

٥ - حاشية الشيخ السيد مصطفىٰ الحسيني الدشتي، التي طبعت من "انتشارات دارالتفسير" إيران.

٢) تصحيح الأغلاط الإملائية -في المتن والشرح والحواشي- المخلة في المقصود التي توجد في الطبعات الهندية والباكستانية، مع تقابل النسخ المختلفة المتداولة في الإيران والقطر والكويت، والنسخة الخطية أيضاً.

٣) كتابةالنص وفق قواعد الإملاء الحديثة، مع وضع علامات الترقيم عليها.

٤) تشكيل الكلمات الصعبة والمشكلة أو الملتبسة.

٥) قد ذكرنا في ذيل كثير من التعليقات اسم صاحبها الذي لم نجده في نسخنا المتداولة مع تقابل حواشي المتن والشرح بنسخ أخر.

نسأل الله عزوجل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به من تلقاه بقلب سليم، و يوفقنا لمزيد من خدمة دينه القويم؛ إن ربي قدير، وبالإجابة جدير!

اللّٰهم! تقبَّلْها بقَبول حَسَن

وأنبِتْها نَباتاً حَسَنا

محمد إلياس بن عبدالله الغدوي

١٤٣٤هـ/٢٠١٣ء

بسم الله الرحمٰن الرحيم

اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِيْ هدَانَا سَوَاءَ الطَّرِيْقِ،

قوْله①(الحَمْدُ②لِلّٰه): اِفتتَح كتابَهُ بحَمْد الله بَعْد التَّسمِيَة اتِّباعاً بخَيْر الكَلام③، واقتِدَاءً بحَديْث خيْر الأَنام عليهِ وعَلىٰ آلهِ الصَّلاة وَالسَّلامُ.

فإنْ قُلْتَ④:حديْث الابتِداءمَروِيّ فيْ كلٍّ مِنَ التَّسْمِيَةوالتَّحْمِيْد، فَكيْفَ

بسم الله الرحمٰن الرحيم

الحمد لله الذي خلقَ الإنسَانَ وأدَّبه؛ والصَّلاة والسلام علىٰ محمَّد قَلعَ بُنيَان الكفر وخرَّبَه، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

① قوله: (قوله) أي: قول القائل؛ لأنّ القولَ لكونِه عرَضاً من مقولة الفِعل لاَبُدَّ لَه من محل يقوم به، وهو القائل؛ فهو مذكور حكماً، فلايَرِدُ أنّ مَرْجِع الضمير غير مذكور. (عبد النبي)

② قوله: (الحمد) قال المحقِّق نُورُ الله الشوستري: هو -عند من رأى أنه والمدحَ اَخَوَانِ- الوصْفُ بالجميل علىٰ جهة التعظيم والتبجيل؛ ومن رأى أنـه أخصَّ منه قيَّده بكونه علَى الجميل الاختياري. انتهىٰ

قلتُ: إنَّ ههنا مذهباً ثالثاً، وهو: أن المَدح أيضاً يخصّ بالاختياري كالحمد فما يفهم من كلامه الحصرُ -لـ"كون السكوت في مقام البيان بياناً"، كما تقرَّر في موضِعه- باطل. فافهم(عبد)

الملحوظة: إنما عدَل المصنف عن الجملة الفعلية إلى الاسمية، دلالةً على الثبات والدَّوام، واقتداءً لكلام الملك العلام؛ وقدّم "الحمدُ" لمزيد الاهتمام به بمقتضى المقام وإن كان ذكر "الله" أهم في نفسه؛ فإن الاسميَّة -بحسب الحال- أقوى منها بحسب الذات.

واعلم! أن التقديم ضربان: تقديم على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدإ، وتقديمٌ لاعلى نية التأخير كتقديم المبتدأعلى الخبر؛ وتقديم "الحمد"على"الله"من الضرب الثاني. (ملخص من ميرزا:١٢٨)

③ قوله: (اتباعا بخير الكلام) اعلم! أنه ذَكَر لمطلق الافتتاح بالحمد وجهين: اتباعُ كلام الله المجيد، واقتداءُ حديث محمدٍ ﷺ الحميدِ؛ لا الافتتاح المقيّد بكونه عقيب التسمية. (من إسماعيل)

الملحوظة: البسمَلة:-بفتح الميم والباء- مصدر جعلي من بسم الله؛ كـ"الحوقلة" من لاحول ولاقوة إلا بالله؛ و"الحمدلة" من الحمد لله. (محمد إلياس)

④ قوله (فإن قلت): روي عن النبي ﷺ أن كل أمر ذي بال لم يبدء فيه ببسم الله فهو أبتر، وروى مثله أيضاً في الحمد، ومعلوم أن الابتداء بكل واحد منهما يمنع الابتداء بالآخر لأنك إن ابتدأت بالبسملة فقد أخرت الحمد وكذا العكس؛ فكيف يمكن العمل بالحديثين.(مصطفىٰ الحسيني)

. . . . . .

التَّوفيْق؟

قلتُ①: الابْتِداء فِيْ حَدِيْث التَّسْمِيَة مَحْمُوْل عَلَى الحَقِيْقِيِّ②، وفِيْ حَدِيْث التَّحْمِيْد عَلى الإضَافِيِّ، أو عَلَى العُرْفِيّ؛ أَوْ فِي كِلَيْهمَا عَلى العُرْفِيّ.

---

① قوله (قلت): حاصله: أن التنافي بين الابتدائين إنما يكون إذا كان الابتداء منحصراً في الابتداء الحقيقي، ولٰكنه ليس كذٰلك؛ لوجود الابتداء الإضافي والعرفي أيضاً. (مصطفىٰ الحسيني)

② قوله: (على الحقيقي) وهو: الابتداء علَى الكل، والاضافي: هو ابتداء الشيء بجُزء مقدَّم بالنسبة إلىٰ جزءٍ آخر، أي سابقٍ في الجملة، سواءٌ كان مسبوقاً بجزءٍ آخر أوْ لا؛ فحينئذٍ بين الإضافي والحقيقي "عموم وخصوص مطلق"؛ فالحقيقي أخص والإضافي أعم.

وإذا قيل: إنَّ الابتداء الاضافي "ابتداءُ الشيء بجزءٍ سابِق في الجملة، ومسبوقاً بجزءٍ آخر"، فبينهما -أي: بين الحقيقي والاضافي- مبائنة؛ وكان مختار المحشي هذه، وإلا كان عليه أن يقول: "أو في كليهما علَى الإضافي".

فإن قلتَ: ما وجه حمل الابتداء في حديث التسمية على الحقيقي، وفي حديث التحميد علَى الإضافي أو علَى العرفي، ولو كان الأمر بالعكس لحصَل التوفيق أيضاً؟.

قلتُ: لَمَّا كان المقصود من "التسمية" ذكرَ اسم الذات والتبرُّك والاستعانة به، ومن "التحميد" إثبات اختصاصُ جميع المحامد بالذات؛ وأنت تعلم أن الذات مقدَّم علىٰ إثبات الصفات به، حملنا الابتداء في "التسمية" على الحقيقي، وفي "التحميد" على الإضافي أو على العرفي؛ ووجه تقديم التسمية على التحميد -حين حُمِل الابتداء في كليهما على العرفي أو على الإضافي- يُفهم منها. (عبد)

الملاحظة: اعلم! أنَّ حديثَ: "كل أمرٍ ذي بالٍ لمْ يُبدأ فيهِ بِبسمِ اللهِ فَهوَ أقطعُ" اِضطربَ لَفظُه، ففيْ لَفظٍ:"بِحَمدِ اللهِ"، وَفيْ لَفظٍ: "بِبسمِ اللهِ"، وَفيْ لَفظٍ: "بِذِكرِ اللهِ"، وَقدْ ضعَّفه بعضٌ، وَصحَّحه بَعضٌ. وبالجملةِ: الحديثُ واحدٌ ولفظه مُتعددٌ، وَمفادُه بعدَ ثُبوتِهِ "البِداءة بذكرِ اللهِ"، سَواءٌ كانَ فيْ صُورةِ البَسملَةِ أو الحَمدلةِ أو غَيرهمَا.

وَتوهَّم كَثيرٌ مِن المُصنفينَ تَعدُّدَ الحديثِ لاختِلافِ لَفظِهِ، فَاضطربوْا فيْ جَمعِ العَملِ بهمَا، فاخترَعوْا للابْتداءِ أقسَاماً عنْ الحقيقيِّ والعُرفيِّ والاضافيِّ، فحمَلوْا بعضَ الألفاظِ عَلَى الحَقيقيِّ والبعضَ عَلى الاضافيِّ، كمَا هوَ مَعروفٌ. كُلُّ ذلكَ تَكلُّفٌ وَتَنطُّعٌ وَغفلةٌ عن الفَنِّ وقواعدِه؛ وَمدارُ تَحقيقِهِمْ وعَناءهمْ عَلى ظنِّهمْ تَعدُّد الأحاديثِ؛ ولمْ يدروْا أنّ الحديثَ واحدٌ، وإنَّما الاختلافُ فيْ اللفظِ. أفاده ⊂

والحَمْد: هُوَ الثَّنَاء① باللِّسَان عَلَى الجَمِيْل الاختِيَارِيِّ②، نِعْمَةً كانَ أوْ غيْرَها③.

والله: عَلَم عَلَى الأَصَحّ④ للذَّات الوَاجِب الوُجوْد المُسْتجمِع لجَمِيْع صِفَات

➲ شيخُنا إمامُ العصرِ "المحدث الكشميري". (معارف السنن:٢١) محمد إلياس

نعم! اعترض عليه أنَّ كلا من البسمَلة والتحميد ذو بال، يجب ابتداء هما بمثلهما، بمعنىٰ أنه يجب ابتداء البسملة بأخرىٰ مثلها، وابتداء الحمد بآخر مثله، وهكذا؛ فإما: أن يؤول إلىٰ ما ابتدأ به، أو لا؛ فيلزم الدور، أو يذهب إلىٰ ما لانهاية له؛ فيلزم التسلسل.

والجواب: أن المراد من "ذي بال" في الخبر: ليس ما يكون ذا بال وشأن في نفس الأمر والواقع مطلقا؛ بل مايكون مقصودا بالذات؛ فكل من البسملة والحمد خارج عن الموضوع بهذا المعنىٰ وإن كانا من ذوي البال في الحقيقة والواقع. فتأمل! (من نسخة دار إحياء التراث)

① قوله: (هو الثناء إلخ) الثناء: "هو ذكر الخير باللسان"، فذكر "اللسان" بعده مبني على التجريد، كذكر "الليل" بعد ﴿أَسْرَىٰ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿سُبْحٰنَ الذِيْ أَسْرىٰ بِعَبْدِه لَيْلا﴾؛ والمراد بالثناء: ما كان بقصد التعظيم ظاهراً وباطناً؛ فلا يَرِدُ: أنّ الحدّ غير مانعٍ؛ لِصدقه على السُّخْرِيَّةِ والاستهزاء.

وقيدُ "اللسانِ" يُخرِج حمْدَ الله لذاته؛ لكونه منزَّهاً عنه، فلايكون الحد جامعاً، فإما أنْ يقال: إنّ الحد لحمد الإنسان لالمُطلق الحمد؛ أو يقال: إنّ المراد بـ"اللسان" مبدأ التعبير مطلقاً. (عن)مس

② قوله: (علَى الجميل الاختياري) والمراد بالاختياري: ما لايكون باختيار الغير، كما هو المفهوم عرفاً؛ فلايرد: أنّ الحدّ لايشمل حمد الله على صفاته القديمة كالقدرة؛ إذ هي ليست باختيارية؛ لأنها أزلية، والاختياري "مسبوق بالإرادة"، فصار حادثاً. (عن)

③ قوله: (نعمةً كان أو غيرها) "النعمة": هي-الفاضِلة التي جمعُها "الفَوَاضِلُ"، ومعناها:- العطية المُتعَدِّيَةُ، والمراد بالتعدّي ههنا هو التعلق بالغير في تحققه وجوباً، كالإنعام، أي: إعطاءِ النعمة. وغيرُ النعمة: هو -الفضائل التي جمعُ "فضيلة" وهي:- خصْلة ذاتية ذات فضل. (كذا في حاشية عن)

④ قوله:(عَلَم على الأصح للذات إلخ) لاخلاف في أن لفظ الله خاص بخالق العالم -عز شأنه-، ولا خلاف أيضاً في أن معناه "الذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال"

وإنما الخلاف في أن اختصاصه بخالق العالم بالوضع بمعنىٰ أن الواضع تصور شخص خالق العالم، ووضع له هذا الاسم كما هو شأن وضع الأعلام، وعليه فيكون الله جزئياً وضعاً ومصداقاً؛ أو أن وضعه عام بمعنىٰ أن الواضع وضعه لكل ذات وجب وجوده، وكان مستجمعاً لجميع صفات الكمال؛ ولكن لعدم وجود ذاتٍ كذٰلك غير خالق العالم، انحصر هذا الكلي في فرد واحد، فهو كلي وضعاً، وجزئي مصداقاً.

رجح المحشي القول الأول (أي: العلمية)، ونقل في وجهه أمران: الأول: أنه لاشك في أن "لا إله➲

. . . . . .

الكَمَال؛ ولِدَلالتهِ على هٰذا الاسْتِجمَاع①، صارَ الكَلام فِيْ قوَّةِ أنْ يُقال: "الحَمْد مُطلَقاً مُنحصِر فِيْ حقِّ مَنْ هوَ مُستجمِع لجَميْع صِفات الكَمال، مِنْ حيْث هوَ كَذٰلك"②؛ فَكان كدَعوَى الشَّيْءِ ببيِّنةٍ③وبُرْهان④، ولا يَخفَى لُطْفهُ.

➲ إلا الله" كلمة التوحيد، ولو لم يكن الله علماً لما أفاد التوحيد؛ فإن مقتضى الجنسية الكثرة، وهي تنافي التوحيد. وإنما قال:"على الأصح" المُقابِلُ للـ"صحيح"، دون الصحيح المقابل للـ"باطل"؛ لأنّ كلام "صاحب القِيْل" أيضاً صحيح في نفسه، فإنّ إفادةَ تلك الكلمة للتوحيد شرعيٌّ، لا نحوي.

ويرد عليه: أن الحد غير مانع؛ لصدقه على غير لفظ "الله" من الألفاظ الموضوعة لهذه الذات في لغات أُخَر؟ والجواب: إنّه تعريفٌ لفظيٌّ قُصِد به بيانُ المعنى الموضوع له، وهو جائز بالأعم، ولذا طوَّلَ إيضاحاً، وإن كان يكفي أنه علم للذات الواجبة.(سل،مح)

① قوله (ولدلالته على هذا الاستجماع): لتوضيح ذٰلك ينبغي بيان أمور:

١ - الألف واللام في الحمد للجنس، فمعناه جنس الحمد، أي: مطلق الحمد، لا الحمد من أجل صفة خاصة في المحمود؛ ٢ - لام "للهِ" للاختصاص، أي: الحمد المطلق مختص بالله فقط؛ ٣ - علمتَ أن معنى "اللهِ" هو المستجمع لصفات الكمال، وعلمتَ أن "الحمد" هو الثناء بالجميل، أي: على صفة كمال في المحمود؛ فإذا كان في المحمود صفة واحدة، فالحمد مقيد بتلك الصفة، وأما إذا كان فيه جميع الصفات كما في الله فيكون الحمد له مطلقاً؛ فالنتيجة: أن قول المصنف (الحمدلله) تقديره: الحمد المطلق (أي: الإطلاق بدلالة "ال" الجنسية وسبب إطلاق وجود جميع صفات الكمال في الله) منحصر بدلالة لام الاختصاص في حق من هو مستجمع لجميع صفات الكمال، وهو الله سبحانه.(مح)

② قوله: (من حيث هو كذٰلك)؛ ((فإنّ الحكم على الشيء المُتَّصِف بصفةٍ -صريحاً كان هذا الاتصافُ أو ضمناً- يدلّ على أنّها علة للحكم، كما يقال: "أكرمتُ زيداً عالماً" أيْ من جِهة علمه)).

③ قوله: (فكان كدعوى الشيء ببينة) لمّا صار قوله: "الحمدلله" في تلك القوّة، كان دعوىٰ هذا القولِ -أي: دعوىٰ:"أنّ جميع المحامد منحصرة في حقه تعالىٰ"- مثلَ دعوى الشيء معَ دليله وبرهانه، أي بأن يُعلم منه دليلُه وبرهانه من غير احتياج إلىٰ إقامة الدليل عليه على حدة. وترتيبُ المقدماتِ من الشكل الأوّل هكذا: الحمدُ مطلقاً من صفات الكمال، وكلٌّ من صفاتِ الكمال منحصرةٌ في حق مَن هو مستجمِع لجميع الصفات الكمالية؛ فالحمد مطلقاً منحصر في حقِّ من هو مستجمع لجميع الصفات الكمالية.(عن بحذف)

④ قوله: (وبُرْهانٍ) لأنها من القضايا الفِطريّة، وهي عبارة عن "القضية التي قياسها معها"، مثل: الأربعة زوج.

قوْله (الَّذِيْ هدَانَا): الهدايَة، قيْل: هِيَ الدَّلالَة المُوصِلَة، أيِ الإيْصَالُ إلى المَطلوْب①؛ وقِيْل: هِيَ إراءَة الطَّرِيْق②المُوصِلِ إلَى المَطلوْب③.

والفرْق بيْنَ هذيْن المَعنيَيْنِ④: أنَّ الأوَّل يَستَلزِم الوُصوْلَ إلَى المَطلوْب، بخِلافِ الثَّانِيْ؛ فإنَّ الدَّلالَة عَلىٰ "مَايُوصِل⑤إلَى المَطلوْب" لاتُلزِم أنْ تَكوْن مُوصِلَة إلىٰ مَايُوصِل، فكيْفَ تُوصِل إلى المَطلوْبِ!

والأوَّل مَنقوْض بقَوْله تَعالىٰ: ﴿وَأَمَّا ثَمُوْدُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوْا الْعَمَى عَلَى

---

①-١ قوله: (أي الإيصال إلى المطلوب) لمَّا كان الإيصال إلىٰ المطلوب لازماً للهداية بهذا المعنىٰ، فسّرها به، تنبيهاً علىٰ ذٰلك(عبد)

①-٢ قوله:(أي الإيصال إلخ) لمَّا كان للمُتوهم أن يَتَوَهم: أنّ المعنى الأول هو: إراءة الطريق الموصِلةُ في الواقع، من دون الإيصال بأخذ اليد أو غيره، -مع أنه ليس كذٰلك؛ بل هو المعنىَ الأول، أي: الإيصالُ إلىٰ مُرامٍ-، احتاج المحشي إلَى التفسير.(محمد عبد الحي)

② قوله:(وقيل هي إراءة إلخ) "المذكور" في كلام المشايخ: "إنّ الهداية عندنا: خلقُ الاهتداء" أي: راه يافتن؛ ومثل "هداه الله فلم يهتدي" مجاز عن الدلالة والدعوة إلَى الاهتداء. وعند المعتزلة "بيان طريق الصواب"، وهو باطل؛ لقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لاتَهدِيْ مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص:٥٦]، ولقول النبيﷺ: "اللّٰهمَّ اهدِ قَوْمِيْ فَإنَّهمْ لايَعْلَمُوْنَ" مع أنه بيّن الطريق ودعاهم إلَى الاهتداء.

و"المشهور": أن الهداية عند المعتزلة: "الدلالة الموصِلة إلَى المطلوب"؛ وعندنا: "الدلالة علىٰ طريق يوصل إلَى المطلوب سواء حصل الوصول والاهتداء أولم يحصل". (شرح عقائد النسفية)

③ قوله: (الموصِل إلى المطلوب): أي الهداية عند الأشاعرة: إراءة الطريق الموصِلِ في نفس الأمر إلَى المطلوب، فالإيصال في هٰذا المعنىٰ صفة الطريق، لا صفة الإراءة، حتىٰ يكون الإيصال لازماً لها؛ وهذا هو منشأ الفرق.(شاه جهاني)محمد إلياس

④قوله:(والفرق بين هٰذين المعنيين) حاصل الفرق: أنّ الوصول لازم للمعنىَ الأول؛ لكونه مطاوِعاً للإيصال، كالانكسار للتكسير، فيكون أخص فيختص بالمؤمن؛ دون المعنَى الثاني؛ فإنّ الدلالة علَى الطريق لاتستلزم الوصول إليه، فضلاً عنه إلَى المطلوب؛ فيكون أعم، فيشمل المؤمن والكافر جميعا.

⑤قوله: (فإنّ الدلالة علىٰ ما يوصل) المراد بالإيصال -في كلا المعنيين-: الإيصالُ بالفعل، ضرورةَ أنّ الإيصال بالقوَّة ليسَ إيصالا في الحقيقة؛ ولو كان المراد الإيصال مطلقاً لم يكن بين المعنيين فرق تحققاً؛ إلا أنّه في الأول صفة الدلالة، وفي الثاني صفة الطريق.

. . . . . .

الهُدىٰ﴾؛ إذْ لا يُتصَوَّر الضَّلالَة[1] بعدَ الوُصوْل إلَى الحَقّ.

والثانيْ مَنقوْض بقوْلهِ تَعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَاتَهْدِيْ مَنْ أَحْبَبْتَ﴾؛ فإنَّ النبيَّ ﷺ كانَ شَأنُهُ إراءَةَ الطريْق.

والذيْ يُفهم منْ كَلام المُصنِّف فيْ حاشيَةِ "الكشَّاف" هوَ: أنّ الهدَايَة لفظٌ مشتَرَك[2] بيْنَ هذَينِ المَعنَيَيْن. وحينَئذٍ يَظهر اندِفاع كِلا النَّقْضَيْن، ويَرتفِع الخِلاف مِنَ البَيْن[3].

---

① قوله:(إذ لا يتصور الضلالة) قيل: ممنوع! لجواز وقوع الضلال بعد الوصول إلى الحق، كالكفر بعد الإيمان؟. والجواب: أنّ الضلالة لا يتصور بعد الوصول إلى الحق؛ والمرتد لمَّا لم يكن واصلاً إلى الحق كفر بالله تعالىٰ. انتهىٰ. (شاه)

② قوله: (لفظ مشترك) أي: بالاشتراك اللفظي الذي هو عبارة عن: "كون اللفظ موضوعا لمعاني كثيرة بأوضاع متعددة"، ففي قوله تعالىٰ: ﴿أَمَّا ثَمُوْدُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ بمعنىٰ إراءة الطريق، وفي قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَاتَهْدِيْ﴾ بمعنى الإيصال إلى المطلوب، فلا نقض! ولما جعلها مشتركا، والمشترك لابد له من قرينة تعين المعنى المراد، أراد بقوله: "أن الهداية تتعدىٰ" بيان القرينة. (سل)شاه

والحقُّ ما قال الزاهد: إن الاحتمالات ههنا أربعة: التجوز في المعنى الأول، والتجوز في المعنى الثاني، والاشتراك اللفظي، والاشتراك المعنوي، الذي هو عبارة عن كون اللفظ موضوعا لمعنى كلي أفراده كثيرة؛ والظاهر هو الاحتمال الأول، وهو: أن يكون الهداية مجازا في الأول، وحقيقة في الثاني؛ لأن المعنى الثاني هوالمعنى اللغوي. (شاه) مس

وفيه نَظْر؛ فإنك قد عرفتَ أن لفظ "الهداية" حقيقة في المعنى الثاني، مجاز في الأول؛ ولايُفهم من كلام المصنف الاشتراكُ بينَ المعنيين؛ فإنّ ما يظهر منه هو تعدُّدُ الاستعمال، لاتعدُّدُ المعنى الموضوع له؛ وذٰلك ظاهر، كيف! وقد قال المصنف في شرح المقاصد: "أنّ القول الأوّل مما اخترعه المعتزلة"، فلعَل مرادَ الشارح من كونه "مشتركاً بين المعنيين" أنه مستعمل بينهما. (سل ملخّصاً)

③ قوله: (يرتفع الخلاف من البين) أي: وحين إذ كان الهداية لفظا مشتركا بين المعنيين المذكورين: الإيصال والإراءة، يظهر اندفاع النقيضين؛ لأنه يقال: إنها في الآية الأولى للإراءة، والمفعول الثاني مقدر مع إلى أو اللام؛ وفي الآية الثانية للإيصال، والمفعول الثاني مقدر بدونهما.

ثم الفرق بين الدفع والوضع:أن الأول يقال لإعدام الشيء قبل مجيئه، والثاني لإعدامه بعد مجيئه.(مع) مس

ومحصوْل كَلام المُصنِّف فيْ تِلكَ الحاشِيَة أنَّ الهدايَة تَتَعدَّى إلى المَفعوْل الثَّانيْ تارةً بنَفسِه، نحوُ: ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ﴾؛ وتارَةً بِـ إلىٰ[1] نحوُ: ﴿والله يَهدِيْ مَنْ يَّشَاءُ إِلٰى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيْمٍ﴾؛ وَتارَةً باللاَّم، نحوَ: ﴿إِنَّ هذَا الْقُرْآنَ يَهدِيْ لِلَّتِيْ هِيَ أَقْوَمُ﴾، فمَعنَاها عَلى الاستِعمَال الأوّل: هوَ الإيْصَال، وعلَى الباقيَيْن: إراءَةُ الطَّرِيْق.

قوْله: (سَواءَ الطَّرِيْقِ): أيْ وَسَطهُ[2] الذيْ يُفضِي سَالكَهُ إلَى المَطلوْبِ البَتَّة.

وهذا كنايَةٌ[3] عنِ الطريْقِ المُستَويْ؛ إذْ هما مُتلازِمان، وهٰذا مُرادُ مَنْ فسَّره[4]

---

[1] قوله:(وتارةً بإلىٰ) إذ قد عرفت هذا، فاعلم! أنّ تقدير ﴿وَأَمَّا ثَمُوْدُ﴾ إلخ: وَأَمَّا ثَمُوْدُ فَهدَيْنَاهمْ إلى الْحَقِّ أو للحق، وتقديْرَ ﴿إنك﴾ إلخ: إِنَّكَ لاتَهدِيْ مَنْ أَحْبَبْتَ الحقَّ.

[2] قوله (وسطه): أي: وسط الطريق الذي يوصل السالك إلى المطلوب قطعاً؛ وذٰلك فإن الطريق الأصلي واحد، وهو طريق الفطرة إلى الله ثم يتشعب الطرق الباطلة منه؛ والأنبياء يهدون الناس إلى وسط الطريق ليأمنوا من الوقوع في الشعب؛ لأن الشعب تنشعب من طرفي الطريق الأصلي وحافتيه عادة، فمن سلك وسط الطريق فقد سلك الصراط المستقيم والطريق المستوي، ومن كان في الطريق المستقيم فهو في وسط الطريق؛ وهذا هو المراد بقوله: "إذ هما متلازمان"(مح)

و"وسطُ الطريقِ" كنايةٌ عن الطريقِ المستوي؛ لأن سواء الطريق لمّا كان لازماً لوسط الطريق، فذَكَر الوسط وأراد الاستواء. (عب مِن شاه) محمد إلياس

[3] قوله:(كناية إلخ)، الكناية: لفظ قُصِدَ بمعناه معنىً ثانٍ يكونُ ملزوما للأوَّل، مثل "طويل النِّجاد"؛ فإنه كناية عن طويل القامة، وكذا "سواءُ الطريق" كنايةٌ عن الطريق المستوي؛ فإنّ معنىٰ سواء الطريق: وَسَطُ الطريق، وهو لازم للطريق المستوي. (سل)

[4] قوله:(هذا مراد من فسَّره) دفع إيراد يرد على المحقق الدواني، حيث فسَّر قولَ المصنف: "سواء الطريق" بـ"الطريق المستوي والصراط المستقيم".

تقريره: أن هذا التفسير يشتمل علىٰ تكلفات ثلاثة؛ لأنه جعل "السواء" بمعنى الاستواء، ثم استعمله بمعنى المستوي، ثم جعل الإضافة من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف؛ ولا يخفىٰ: أنه مع مخالفة اللغة تكلف وتعسف أيضا.

فأجاب من جانبه بقوله: "وهذا مراد" إلخ؛ ومحصل الجواب: أن هذا التفسير ليس ترجمة اللفظ وبيان أصل التركيب، حتىٰ يكون مفضيا إلى التكلفات الثلاثة المذكورة؛ بل هو إشارة إلىٰ أن "سواء

وَجَعَلَ لَنا التَّوْفِيْقَ خَيْرَ رَفِيْقٍ. وَالصَّلاَةُ والسَّلامُ عَلىٰ مَنْ أَرْسَلَهُ هُدًى

بـ"الطَّرِيْق المُستَوِيْ" و"الصِّراطِ المُستقِيمِ".

ثمَّ المُراد بهِ① إما: نَفسُ الأمْر عُموماً②، أو خُصوْصُ ملَّة الإسْلام؛ والأَوَّل أَوْلىٰ لحُصوْل البَراعَة الظاهِرَة③ بالقِيَاس إلىٰ قسمَيِ الكتَاب.

قوله (وَجَعَلَ لَنَا): الظَّرْف④ إمَّا: متعلِّق بِـ"جَعَلَ"، و"اللامُ" للانتِفاع⑤،

➲ الطريق" كناية عن"الطريق المستوي"،ولامضايقة فيه؛ فإنه يصح تفسير "طويل النجاد" بـ"طويل القامة"؛ فسواء الطريق بمعنىٰ وسط الطريق، وهو كناية عن الطريق المستوي. (سل مِن شاء)مس

① قوله(ثم المراد به) لأن المتعارف عند المصنفين العمل ببراعة الاستهلال، وهي الإشارة في خطب كتبهم إلى المطالب المندرجة في ذٰلك الكتاب، والكتاب الحاضر في الأصل مشتمل على قسمين: المنطق والكلام، وإن كان الموجود منه المنطق فقط. فإن كان المراد به مطلق طريق الحق، يكون براعة واضحة لكلا القسمين؛ فإن المنطق والكلام كلاهما طريقان للحق؛ بخلاف ما إذا كان المراد ملة الإسلام فقط؛ فإنه يصدق على القسم الأخير، وهو الكلام فقط؛ لأنه العلم المدون للاستدلال على أصول الدين، ولايشمل المنطق إلا من حيث إنه مقدمة للكلام، فتكون البراعة بالنسبة إلى المنطق خفية. (مح)

② قوله:(إما نفس الأمر عموماً) أي: العقائد الحقة حال كونها تعمّ عموماً؛ لشمولها القواعدَ المنطقية والعقائدَ الكلامية؛ (أو خصوص ملة الإسلام) أي: إمّا المراد به ملة الإسلام الخاصة. فإضافة الخصوص إلىٰ ملة الإسلام "إضافةُ الصفةِ إلى الموصوف".(عن)

③ قوله:(لحصول البراعةِ) البراعة شائِعَة في الخطب، وهي في الاصطلاح: كون الديباجة مناسبة للمقصود، كما يذكر في ديباجة كتب النحو، مثلا: الرفع والنصب والجر، وغير ذلك مما يبحث فيه عنه.(مر)مس

④ قوله: (الظرف) الظاهر أنّ قوله:"لنا" ظرفٌ لغوٌ لا مستَقَرٌّ، وحينئذٍ إمّا أن يتعلَّق بـ"جَعَلَ" أوِ "التَّوْفِيْقُ" أوِ "الرَّفِيْقُ". (شس)

الملحوظة: ويعبر عن الجار والمجرور بالظرف؛ لأنّ حكمه حكمُ الظرف من حيث احتياجه إلى المتعلق، فهو ظرف حكماً. (مح)

⑤ قوله: (متعلق بـ"جعل"، واللام للانتفاع) فيه إشارة إلىٰ دفع ما قيل مِن: أن المعنىٰ علىٰ هذا التقدير باطل؛ فإنه يلزم كون أفعال الله تعالىٰ معللة بالأغراض والغايات؟ وجه الدفع: أن اللام ليس لمعنى الغرض والغاية؛ بل للانتفاع، كما في قوله تعالىٰ: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشاً وَّالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾. (مس)

المحوظة: هذا إنما يلزم لو كان الغرض عائدا إليه تعالىٰ، وهو ممنوع؛ بل هو إما لمصلحة العباد، أو لاقتضاء نظام العالم ذٰلك. (مع ملخصاً) مس

كَمَا قيْل فيْ قوْلهِ تَعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشًا﴾؛ وإمَّا: بـ"رَفيْقٍ"، ويَكوْن تَقدِيمُ مَعمولْ المُضَاف إليْهِ عَلَى المُضَاف لكونه ظرْفاً، والظَّرْف ممَّا يُتوَسَّع فيهِ مَا لا يُتوسَّع في غيْره؛ والأوَّل أقرَب لفظاً[1]، والثانيْ معْنىً.

قوْله: التَّوْفِيْقَ: هوَ تَوجيْه الأسبَاب[2] نحوَ المَطلوْب الخَيْر.

قوْله (وَالصَّلاةُ): وَهِيَ بمَعنَى الدُّعَاء، أيْ طلَبِ الرَّحمَة، وإذَا أُسنِد إلَى الله تَعَالىٰ يُجرَّد عَنْ مَعنَى الطَّلَب، ويُرادُ بهِ الرَّحمَةُ مَجازاً[3].

قوْله (عَلىٰ مَنْ أرْسَلَهُ): لمْ يُصرِّح بِاسمِهِ تعظيْماً وإجْلالاً[4]، وتنْبِيْهاً عَلىٰ أنَّه فيْمَا ذَكَرَ مِنَ الوَصْف بمَرتَبةٍ لا يَتبَادَر الذِّهْنُ منْه إلاَّ إليهِ[5]؛ واختَار مِنْ بَينِ الصِّفات هذهِ؛ لكوْنِها مُستَلزِمةً لسَائِر الصِّفات الكَماليَّة مَعَ مَافيْهِ مِنَ التَّصرِيْح[6]

① قوله: (والأول أقرب لفظاً) يعني تعلُّق الظرف بـ"جعل" أقرب من جهة اللفظ، وهو ظاهر، لامن جهة المعنىٰ -وإنْ كان صحيحاً-، كما مر؛ إلا أنه لا يخلو عن بُعْدٍ. وإما تعلُّقُه بـ"رفيق" فأقرب من جهة المعنىٰ؛ فإنّ معنى "الرفيق" لا يتم بدونه، لا من جهة اللفظ -وإنْ كان التركيب صحيحاً-؛ لِمَا فيه من التكلُّف. (سل)

وأما احتمال الثاني، فاللفظ لا يساعده؛ لامتناع تقديم ما في حيز المضاف إليه على المضاف، ولأن المعمول لا يقع إلا حيث يصح وقوع العامل. (شاه) مس

② قوله (التوفيق هو توجيه إلخ): كمن يأمر ابنه بتعلُّم الكتابة، ثم يهيِّئ له المعلم والقلم واللوح؛ فهذه هي الأسباب الموجهة إلى المطلوب الخير -أي الكتابة-، فأمرنا الله سبحانه بعبادته، ويسر لنا بلطفه العميم أسبابها من إرسال الرسل وإنزال الكتب وتقديم هداة معصومين وغير ذٰلك.(مح)

③ قوله:(الرحمة مجازاً) وههنا مجاز آخر؛ فإنّ الرحمة: رِقَّة الْقَلْبِ بحيث تقتضي الإحسان، والله تعالىٰ منزّه عن القلب. فالمراد: غايةُ الرحمةِ، وهو الإحسان.

④ قوله:(تعظيماً وإجلالاً إلخ) هذه الوجوه نكاتٌ بعدَ الوقوع فيكفي فيها أدنىٰ توجيهٍ. فلا يرد: أنَّ عظمته تعالىٰ فوق عظمة الرسول وجلاله، فيَلزمُ أن لا يصرِّح باسم الله تعالىٰ، وأن لله صفاتٌ لا يتبادرُ الذهنُ منها إلا إليه، فهي بمنزلة الأعلام له، فلِمَ لم يذكر صفة منها!(ملخص: إسماعيل)

⑤ قوله: (لا يتبادر الذهن منه) لأن المطلق ينصرف إلى فرده الكامل، وكامل أفرادِ "مَنْ أرسَله الله تعالىٰ" نبيُّنا عليه السلام؛ فكأنه هو رسول الله. (عب مِن شاه) مس

⑥ قوله:(مع ما فيه من التصريح) أي: اختار وصْفَ الرسالة للعِلة المذكورة مع أن في اختيار هٰذا الوصف تصريحاً بكونه -عليه السلام- مرسلاً.(عبد)

هُو بالْاِهْتِدَاءِ① حَقِيْقٌ، وَنُوْراً بِهِ الْاِقْتِدَاءُ يَلِيْقُ؛

بِكَوْنِهِ -عَلَيْهِ السَّلامَ- مُرسَلاً؛ فإنَّ الرِّسَالة فوْقَ النُّبُوَّة②؛ فإنَّ المُرسَل هوَ النبيُّ الذِي أُرْسِلَ إليْه دِينٌ وَكتَاب③.

قَوله (هُدًى): إمَّا: مَفعُوْل لهُ لقوْلِهِ"أرْسَلَهُ"، وحِينَئذٍ يُرَاد بـالـ"هُدىٰ" هِدايَةُ الله، حَتّٰى يَكوْن فِعْلاً④لفَاعِل الفِعْل المُعَلَّلِ بِهِ؛ أو حَالٌ مِنَ الفَاعِل أو مِنَ المَفعوْل⑤، وحِينئِذٍ⑥فالمَصدَرُ بمَعنىٰ اسْم الفَاعِل؛ أو يُقال: أُطلِق عَلىٰ ذِيْ الحَال مُبالغَةً⑦، نَحوُ: زَيْد عَدْلٌ.

---

①قال المُصنف: (هدى هو بالاهتداء) حالين من فاعل "أرسله"، أو مفعوله؛ فهما مترادفان أي حال بعد حال لذي حال واحد، أو متداخلين بأن يكون "هدى" حالا لأحد الضميرين المذكورين، وجملة "هو بالاهتداء حقيق" حالا من الضمير المستتر في "هدى"(مح)

② قوله:(فوق النبوة) أي: باعتبار الرُّتبة، فلايرد: "أن النبوة عامّ من الرسالة، والعام من الشيء يكون فوقه". ولذا يقال: إنّ الجوهر فوق الجسم النامي. (سل)

③ هكذا في نسخة الإيرانية والكوتيّة، وفي نسخة الهندية "وَحْيٌ وكِتابٌ".

④ قوله: (حتىٰ يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل به) ليصح تقدير اللام فيه؛ وشرائط حذف اللام (من المفعول لأجله) أربعة: أحدها أن يكون مصدرا، والثاني أن يكون مذكورا للتعليل، والثالث أن يكون المعلل به حدثا مشاركا له في الزمان، والرابع أن يكون مشاركا له في الفاعل -وهو المقصود هنا-؛ ومثال ذٰلك قوله تعالىٰ: ﴿يَجْعَلُوْنَ أَصَابِعَهُمْ فِيْ آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ فالـ"حذر" مصدر مستوفٍ لما ذكرنا، فلذٰلك انتصب على المفعول له، والمعنىٰ: لأجل حذر الموت.(شرح شذور الذهب) مس

⑤ قوله:(أو عن المفعول) هٰذا أولىٰ؛ فإنّ المقامَ مقامُ الصلاة علىٰ النبي عليه السلام، وأيضاً كونه تعالىٰ هادِياً قد عُلم من قوله: "الحمد لله الذي هدانا".(عن)

وفي نسخة البيروت: "بل عن المفعول"؛ وفي كلمة "بل" اشارة إلى كونه حالاً من المفعول به وهو الأنسب بقرينة قوله: "هو بالاهتداء حقيق، ونورا به الاقتداء يليق"؛ فإنهما مناسبان للمفعول، كما لا يخفى لذوي العقول. (حم)

⑥ قوله: (وحينئذٍ) أي حين كون "هدىً" حالاً -سواءٌ كان عن الفاعل أو عن المفعول- لابد أنْ يُجعَل المصدرُ أي "هدى" بمعنىٰ الهادي؛ لأنّ الحال يكون محمولاً علىٰ ذي الحال في الحقيقة، ولايصح حمل المصدر مواطاةً علىٰ شيء، فحينئذٍ المجاز لُغَوي أي: في الطرف. (عب ملخصاً)

قوْله (بالاهْتِدَاءِ): مَصدَر مَبنِيّ للمَفعوْل①، أيْ بأنْ يُهتدىٰ بهِ②، والجُملَة صِفة لقوْلِهِ "هُدىً"؛ أوْ يَكوْنَان حَاليْن مُتَرادِفيْن، أو مُتَداخليْن③؛ ويَحتَمِل الاِستِيْنَاف أيْضاً④.

وقِسْ عَلىٰ هٰذا قوْلَه "نُوْراً" مَع الجُمْلَة التَّاليَة.

قوْله (بِه): مُتعلِّق بـ"الاقتِداء" لا بـ"يَلِيْقُ"؛ فإنّ اِقتِدَاءَنَا به -عَلَيْهِ السَّلامُ- إنَّمَا يَليْق بِنَا، لا بهِ؛ فإنَّهُ كَمَالٌ لَنَا، لا لَه؛ وحينَئِذٍ تَقدِيم الظَّرْف لقَصْد الحَصْر⑤،

---

⑦ قوله: (مبالغةً) لايخفىٰ عليك إن هٰذا النحو من المجاز أبلغ في مقام التعريف؛ فإنه قُصِدَ أن "زيداً" مثلاً صَدَرَ عنه العَدْلُ كثيراً حتّى صار كأنه عينُ العَدْل. والمجاز حينئذٍ عقليٌ، أي: المجاز في النسبة؛ والمجاز في النسبة أبلغ عن المجاز في الطرف، كما تقرر في موضعه. (شاه) مس

①قوله:(مصدر مبني للمفعول) لا للفاعل؛ لأنّ الاهتداء بمعنىٰ "راه يافتن"، وهو سبحانه تعالىٰ منَزَّه عنه، والرسول -جل برهانُه- هادٍ لامُهتَدٍ، ونسبة الاهتداء بجانبه ﷺلايخلو عن سوء الأدب. (عن)

الملحوظة: اعلم! إنْ أُضيفَ المَصدرُ إلَى الفَاعلِ كانَ مَبنِياً للفاعِلِ، نَحوُ: نَصَرَ يَنْصُرُ نَصْراً؛ وإنْ أُضِيفَ المَصدرُ إلَى المَفعولِ كانَ مَبنِياً للمَفعوْلِ، نَحوُ: نُصِرَ يُنْصَرُ نَصْراً؛ وإنْ لمْ يُذكرْ معَه شَيءٌ مِنهمَا كانَ مُحتَمِلاً للمَعنَيَيْنِ. (مس)

②قوله: (بأن يُهتدىٰ به) فإنْ قيل: الاهتداء لازم، واللازم مُبَرَّأٌ ومُنَزَّهٌ عن التهمة بالمفعولية، فكيف يصح أنْ يقال: "الاهتداء مصدر مبني للمفعول"؟ قلنا: إن الاهتداء متعدٍ بواسطة حرف الجر، وتقدير الكلام بـ"الاهتداء به"، أي: بأن يُهتَدَى به -بصيغة المجهول-، فيكون من باب الحذف؛ وإلىٰ هذا الجواب أشار المحشي بقوله: "بأن يهتدى".(عن)

③قوله: (متداخلين)، ههنا احتمال آخر لبُعْدِه لم يعترَّضْ به الشارح، وهو أن: أحَدهما حال عن ضمير الفاعل، والآخر عن ضمير المفعول، فليسا حالين مترادفَيْنِ -لتعدُّدِ ذي الحال- ولامتداخلين؛ فإن الحال الثانى ليس حالاً من ضمير الحال الأوَّل. (سل)

والمتداخلان: هما الحالان اللذان يكون الثاني حالاً من معمول الحال الأوَّل. (شاه) مس

④ قوله:(ويحتمِلُ الاستيناف أيضاً) أي يحملُ أن يكونَ"جملة مستأنفة"أي جواباً عن سؤال، كأن السائل يسأل:لِمَا أرسله هُدىً؟فأجاب:بأنه بالاهتداء حقيق.وحينئذٍ ضمير"هو"يرجع إلىٰ"من أرسله".(عن)

⑤ قوله: (لقصد الحصر)؛ لأن ((تقديم ما حقَّه التاخير يفيد الحصر))، فالمعنىٰ: لايليق الاقتداء إلا بنبيِّنَاﷺ، فحصل من ههنا الإشارة إلخ. (عبد)

وَعَلٰى آلِه وَأَصْحَابِهِ الَّذِيْنَ سَعِدُوْا فِيْ مَنَاهِجِ الصِّدْقِ بِالتَّصْدِيْقِ، وَصَعِدُوْا فِيْ مَعَارِجِ الحَقِّ بِالتَّحْقِيْقِ.

والإشَارَةِ⑥ إلىٰ أنَّ مِلَّتَهُ ناسِخَةٌ لِمِلَل سَائِرِ الأنبِيَاء.

وأمَّا الاقتِداء بالأَئِمَّة، فيُقَال: إنَّهُ اِقتِداء به حَقِيْقَةً①، أو يُقالُ: الحَصْر إضَافِيٌّ② بالنِّسْبَة إلىٰ سَائِرِ الأنبِيَاء عليْهِمُ السَّلامُ.

قوْله (وَعَلٰى آلِه): أصْلُهُ أهْل بِدليْل تَصْغِيْرِه عَلٰى "أُهَيلٌ"③، خُصَّ اِستِعمَاله فِيْ الأشرَاف④، وَالأهْلُ أعَمُّ مِنهُ. وآلُ النَّبيِّ عِتْرَتُه المَعصُومُوْن⑤.

---

⑥ قوله:(والإشارة) بـ"الجرِّ" عطف علىٰ مدخول اللام، المعنىٰ: "لقصد الحصر والإشارةِ"؛ وبـ"النصب" علىٰ أنه مفعول معه، والواو بمعنىٰ مَعَ، المعنىٰ: "لقصد الحصر مع الإشارةِ"؛ وبـ"الرفع" علىٰ أنه خبر المبتدأ، أي: وتقديم الظرف الإشارةُ. (شاه) مس

① قوله: (اقتداء به حقيقة) يعني: أن اقتداءنا بالأئمة ليس مغائراً باقتداء النبي ﷺ؛ بل هو عينه، كيف! وهم تابعون للنبي ﷺ ومُعتَقِدُوْنَ به.(سل)

② قوله: (الحصرُ إضافي) الحصر علىٰ قسمين: حصر حقيقي، وهو: مايكون بالنسبة إلىٰ جميع ماعدا الشيء. وحصر إضافي، وهو: ما يكون بالنسبة إلىٰ بعض ماعداه. فالحصر المَفاد من تقديم الظرف هو الحصر بالمعنى الثاني بأنْ يقال: إنّ هذا الحصر بالنسبة إلىٰ جميع الأنبياء، لا بالنسبة إلىٰ جميع ماعداه؛ فاقتداءُ نا بالأئمة لايضرُّ في الحصر؛ فإنَّ الأئمة ليسوا بأنبياء.(سل)

③ قوله: (بدليل تصغيره على أُهيْل) فـ((إنّ التصغيرَ مِعيَارُ الكلمات))، يَرُدُّها إلىٰ حروفها الأصلية؛ ثم بُدِّلتْ الهاءُ "همزةً"؛ لكونها من حروف الحلْق، فبدّلتِ الهمزةُ الثانية الساكنةُ بـ"الألف" علىٰ قانون "آمن".(عن)

④ قوله: (وخُصَّ استعماله في الأشراف) أي: من له شرافة في الدارين، كآل الرسولِ؛ أوْ في الدنيا فقط، مثلُ: آلِ فرعوْن. فلا يقالُ: اٰلُ حَجامٍ، بخِلاف "الأهل"؛ فإنه أعمُّ، فلذا اِختار الـ"آل" على الأهل. (شاه) مس

⑤ قوله: (المعصومون) أي المحفوظون عن اِرتكاب الصغائرِ والكبائر، قال الله تعالىٰ في شأنهم: ﴿إِنَّمَا يُرِيْدُ الله لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ ويُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، هذا عند الشيْعة؛ وإنما اختاره المحشي بناءً علىٰ مذهبه؛ لأنه من الإماميّة.(عب بزيادة)

قوْله (وَأَصْحَابِه①): همُ المُؤمِنوْن الَّذِيْن أدرَكوا صُحبَة النَّبيِّ ﷺ مَعَ الإيْمَان.

قوْله (مَنَاهِجِ): جَمْع مَنْهَج، وهوَ الطَّرِيْق الوَاضِح.

قوْله (الصِّدْقِ): الخَبَر والاعتِقادُ②إذا طابَقَ الوَاقِع، كانَ الواقِعُ أيْضاً مُطابِقاً له؛ فإنَّ المُفاعَلَة③ مِنَ الطَّرَفيْن، فهوَ مِن حيْثُ إنَّه مُطابِق للواقِع -بالكسْر- يُسَمَّى صِدْقاً، ومِن حيْث إنَّه مُطابَق له -بالفتْح- يُسمَّى حقًّا؛ وقدْ يُطلَق الصِّدْق والحَقُّ على نَفْس المُطابَقَةِ④أيْضاً.

قوْله (بالتَّصْدِيْقِ): مُتعَلِّق بقوْله: سَعِدوا، أيْ بسَبَب التَّصديْق والايْمَان بمَا جاءَ بهِ النبي ﷺ.

---

①قوله: (وأصحابه) اِعلم! أن الفرق بين الأصحاب والصحابة: أنّ الأصحابَ أعمُّ من الصحابة؛ فإنَّ الأصحاب مطلقاً تُطلق على أصحاب النبي ﷺ وغيره أيضاً، بخلاف الصحابة؛ فإنها لاتطلق إلا عَلى أصحابه، وهو كالعَلَم لهم.(سل)

②قوله: (الخبر والاعتقاد) هو: ربط القلبِ بشيءٍ، سواء كان مطابقاً للواقع أولا.(شاه)مس

اعلم! أن لحصول شيء لشيء وجودات ثلاثة: الوجود الخارجي، والذهني، والدلالي، أي: اللفظي؛ مثلا: إذا قام زيد، فقد حصل القيام لزيد خارجاً -سواء علمت به أو لم تعلم- فهذا وجوده الخارجي؛ ولما علمت بهذا القيام فقد حصل وجوده الذهني؛ ولما أخبرت به لأحد بلفظٍ أو بإشارةٍ فهو وجوده الدلالي.

وكما يحصل التطابق بين الدالّ والمدلول -أي بين الخبر والواقع الخارجي-، فكذا بين الوجود الذهني -أي الاعتقاد- والخارج، فقد يحصل التطابق، وقد لايحصل؛ فلهذا ذكر "الاعتقاد" بعد "الخبر".(مح)

③ قوله (فإن المفاعلة): يعني إذا قلنا: "طابق هذا ذاك"، لزم أن يطابق ذٰلك مع هذا أيضاً، كما أن قولنا: "ضارب زيد عمرواً" يدل على صدور الضرب من كليهما، وإن كان أحدهما في اللفظ فاعلا، والآخر مفعولاً.(مح)

④قوله: (على نفس المطابقة) أي لا عَلى الخبر والاعتقاد المُطابِق والمطابَق؛ بل على نفس المُطابَقَة، وليس المراد بـ"نفس المُطابقة" أن لايعتبر فيها جهتان مختلفتان، كما توَهم الفاضل المرادآبادي؛ بلِ المطابقة إذْ اعتُبرت من جانب الواقع تسمّى "حقاً"، وإذا أُعتبرتْ من جانب الحكم تُسمّى "صدقاً" فتفكّرْ ولاتزل. (عح)

وَبَعْدُ! فهٰذا① غَايَةُ تَهْذِيْبِ الْكَلَامِ فِيْ تَحْرِيْرِ المَنْطِقِ وَالْكَلَامِ،

قوْله (وَصَعِدُوا فِيْ مَعَارِجِ الحَقِّ): يَعنِيْ بلَغُوا أقصىٰ مَراتِبِ الحقِّ؛ فإنَّ الصُّعودَ②عَلىٰ جَمِيْع مَراتبِهِ يَستَلزِم ذٰلك.

قوْله (بالتَّحْقِيْقِ): ظرْفٌ لغْوٌ متعلِّق بـــ "صَعِدُوا"، كمَا مرّ؛ أو مُستَقَرٌّ③ خَبَرٌ لمُبتدأٍ محذوْف، أيْ هٰذا الحُكْم مُتَلبِّس بالتَّحقيْق، أيْ مُتحَقَّق.

قوْله: (وَبَعْدُ)، هوَ مِنَ الغَايَات، ولها حَالاتٌ ثلاثٌ؛ لأنَّها إمَّا: أنْ يُذكَر مَعَها المُضَاف إليْه أوْ لا، وعَلىٰ الثَّانيْ إمَّا: أنْ يَكوْن نَسْياً مَنسِيًّا أو مَنْوِيًّا؛ فعلَى الأوَّلَيْن مُعْرَبَة، وَعَلَى الثَّالِث مَبْنِيَّة عَلَى الضَّمِّ.

قوْله (فَهٰذَا④): الفاءُ إمَّا: عَلىٰ تَوَهم "أَمَّا"⑤، أوْ عَلىٰ تَقدِيرها⑥فيْ نَظْم الكَلام.

① قال المصنف ﷺ: (بعد! فهذا غاية تهذيب الكلام) اعلم! أن كلمة "أما" للتفصيل، والتزم حذف فعلها -الذي هو الشرط-، وعوِّض بين "أما" وبين "فاء ها" الواقعة في جزاءها جزء مما في حيزها، نحو: "أما زيد فمنطلق"؛ أو معمولا لما وقع بعد الفاء، نحو: "أما يوم الجمعة فزيد منطلق"؛ فإن تقديره على مذهب سيبويه: "مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة"، حذف فعل الشرط، وأقيم "أما" مقام "مهما"، ووسط "يوم الجمعة" بين إما وفاءها؛ لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء؛ فصار: أما يوم الجمعة فزيد منطلق، كما ترىٰ؛ وإما على مذهب المبرد، فتقديره: "مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق"؛ فـ"يوم الجمعة" معمول لفعل الشرط، فلما حذف فعل شرط صار "أما يوم الجمعة فزيد منطلق". (ملخصا من شرح جامي) مس

② قوله: (فإن الصعودَ) يعني: أن معنىٰ قوله: "صعدوا في معارج الحق" هو الصعود علىٰ جميع مراتب الحق؛ لأنَّ "الجمعَ المُضاف يفيدُ الاستغراق"، والبلوغ إلىٰ أقصىٰ مراتب الحق لازِمٌ لذٰلك المعنىٰ، فذَكَر المَلزومَ وأراد اللازمَ؛ لكونه أنسب بمقام المدح.

③ قوله: (أو مستقرٌّ) قال المحقق الشريف: إن الظرف المستقر: ما كان متعلِّقُه مقدَّراً سواء كان عاماً -كالكَوْن، والحُصول، والثُّبوتِ، والوجودِ، والتَّلبُّس-، كقولنا: زيد في الدار أي: حاصل؛ أو خاصا، كقولنا: في البصرة أي مقيم؛ واللغوُ: ما يُقابله. (بح)

الملاحظة: وإنما سمي مستقراً؛ لأن عامله يكون دائماً مقدَّرٌ، فالظرف يستقرُّ مقامَ عامله؛ لكونه مقدراً؛ واللغو يكون عامله مذكوراً، فيلغو عن أن يقوم مقام متعلقه؛ لكونه مذكوراً. (شاه) مس

④قوله: (فهذا) اِعلم! أن المُشارَ إليه بـــ"هذا" هو الكتابُ، وهو -كسائر مايُذكَرُ فيه-ᑐ

و"هٰذا" إشارَة إلى المُرتَّب① الحَاضِر فِيْ الذِّهْن مِنَ المَعاني المَخصوْصَة المُعبَّرَة

➲ يحتمل سبع إحتمالات يحتمل:

أن يكون عبارةً عن الألفاظ المخصوصةِ الدالةِ على المعاني المخصوصة،

وأنْ يكون عبارةً عن النقوش المخصوصة الدالةِ على تلك المعاني بتَوَسُّطِ تلك الألفاظ،

وأن يكون عبارةً عن المعاني المخصوصة، من حيث إنها مدلولة لتلك الألفاظ والنقوش،

وأن يكون عبارةً عن مجموع الألفاظ والنقوش من حيث الدلالة على المعاني،

وأن يكون عبارةً عن مجموع الألفاظ والمعاني،

وأن يكون عبارةً عن مجموع المعاني والنقوش،

وأن يكون عبارة عن مجموع الألفاظ والمعاني والنقوش؛

فهذه احتمالات سبعةٌ؛ لكنَّ حمْلَ "غايةُ تهذيبِ الكلامِ" -فيما نحن فيه- على قوله "هذا" يستلزم انحصار المُشار إليه في اثنين منها، وهما: المعاني فقط والألفاظ فقط.(نور)

⑤ قوله: (إما على توهم أما) دفع لما يرد على قول المصنف: "وبعدُ فهٰذا" مِن أن إيراد الفاء ههنا مما لاوجه له، بأن له وجهين: الأول: أن "أما" تذكر في مثل هذا المقام، فيتوهم أنها مذكورة في نظم الكلام، ثم جعل توهمه بمنزلة التحقيق، وأجرى عليه حكمه؛ والثاني: أن يقال: أن لفظ "أما" مقدر في نظم الكلام، والفاء قرينة عليه. (سل مِن شاه) مس

⑥قوله: (أو على تقديرها) والفرْق بين توهمِ"أما"وتقديرِها: أنّ معنىٰ توهم"أمَّا": حكمُ العَقلِ بواسطة الوهمِ أن أمَّا مذكورةٌ في الكلام -بواسطة إعتِيادهم بها في أمثال هٰذا المقام-، فيكون حكماً كاذباً؛ ومعنى التقدير: أن يُقدَّر "أما" في نظم الكلام، ويُجعل في الأحكام كالمذكور، فهو حكم مطابِق للواقع.(ع)

(١)قوله: (و"هذا" إشارة إلى المرتَّب) أي: المطالب المندرجة في هٰذا الكتاب، ولابد للمشار إليه من وجود إما خارجا أو ذِهنا، والأول غير ممكن هنا لعدم وجود للألفاظ ولا للمعاني خارجا؛ أما الألفاظ فلعدم ثبات وبقاء لها ليمكن الإشارة إليهما حسًّا؛ بل توجد وتمنع، وأما المعاني فلكون المنطق قواعد كلية عقلية لاموطن لها إلا العقل، وليست معاني شخصية لتكون لها وجود في الخارج.

ولا يصح أن تكون النقوش أي الخطوط الموجودة المشار إليها بقوله: "هذا غاية تهذيب الكلام"، ومعلوم أن الخط ليس بكلام؛ إذ الكلام إما اللفظ الدال على المعنىٰ أو المعنىٰ المدلول باللفظ، ولا ثالث لها. فلامناص من أن يكون المشار إليه هي المعاني أو الألفاظ بوجودهما الذهني.(مح)

فإن قلت: إن اسم الإشارة موضوع لأنْ يُشار إلىٰ موجود في الخارج محسوس مشاهد، فكيف يصح الإشارة بـ"هذا" إلى المرتب الحاضر في الذهن!. قلت: إن وضع اسم الإشارة وإن كان إلىٰ موجود في الخارج؛ إلا أنه قد يشار بالإشارة العقلية إلىٰ ما ليس بموجود محسوس مشاهد أيضا بجعله ➲

. . . . . .

عنْها بالألفاظ المَخصُوْصَة، أوتِلْكَ الألفاظِ الدالةِ عَلَى المَعاني المَخْصُوْصَة، سَواءٌ كانَ وَضْع الدِّيباجَة[٢]قَبْل التَّصْنيْف أوْ بعدَه؛ إذ لاوُجودَ للألفاظ المُرتَّبَةِ[٣] ولاللمَعاني أيْضاً فيْ الخَارِج.

فإنْ كانتِ الإشارَة إلَى الألفَاظ، فالمُراد بـ"الكَلام" الكلامُ اللفْظيُّ؛ وإنْ كانتْ إلَى المَعانيْ، فالمُرادُ به[٤]الكلامُ النفسيُّ، الذيْ يَدلّ عليْهِ الكَلام اللفظيُّ[٥].

كالمشاهد، وتنزيل المعقول منزلة المحسوس على سبيل المجاز، تنبيها على كمال ظهوره؛ فالمشارُ إليه حينئذ "المرتَّب الحاضر في الذهن" على سبيل المجاز. (شاه بزيادة) مس

① قوله: (سواء كان وضع الديباجة إلخ) إشارة إلى دفع ماتوهم في المقام، وهو: أن الديباجة الموجودة التي من جملتها قوله"هذا غاية"إن كانت مدوّنة قبل تصنيف الكتاب فيتم ماذكرتم من: أن"هذا" إشارة إلى ما في الذهن لعدم وجود المعاني، ولاللألفاظ عند الإشارة؛ وأما إن كانت الديباجة دوّنها المصنف بعد إتمام الكتاب فالمشارإليه موجود حسا وهو الكتاب الحاضر. وحاصل الجواب أن الموجود في الخارج إنما هو النقوش والخطوط، لا الألفاظ ولا المعاني كما ذكر. (مح)

② قوله (سواء كان وضع الديباجة): إشارة إلى دفع ما توهم في المقام، وهو: أن الديباجة الموجودة التي من جملتها قوله "هذا غاية تهذيب الكلام"، إن كانت مدونة قبل تصنيف الكتاب فيتم ما ذكرتم، من: أن "هذا" إشارة إلى ما في الذهن، لعدم وجودٍ للمعاني ولا للألفاظ عند الإشارة؛ وأما إن كانت الديباجة دوّنها المصنف بعد إتمام الكتاب، فالمشار إليه موجود حساً، وهو الكتاب الحاضر. وحاصل الجواب: أن الموجود في الخارج إنما هو النقوش والخطوط، لا الألفاظ ولا المعاني، كما ذكر. (مح)

③قوله: (للألفاظ المرتبة) في توصيف الألفاظ بالترتُّبِ إشارةٌ إلى أنّ الألفاظ وإنْ كانتْ موجودةً في الخارج؛ لٰكن لامرتَّبة مجتمِعةً؛ بل متعاقبةً، والإشارة ههنا تقتضي الترتُّبَ؛ فإنّ المشارإليه ههنا "الكتاب المرتَّبُ". (سل)

④ قوله: (فالمراد به إلخ) وحينئذٍ تندَفِع ماقيل: إنّ المراد من "الكلام" الواقع في كلام المصنف إمّا "الكلامُ اللفظي"، فبَطَل احتمال أن يكون "هذا" إشارةٌ إلى المعاني المرتبَة؛ فإنها يمتنع كونها مخبراً عنها بالكلام اللفظي؛ وإمَّا "الكلام النفسي" فبطَل أنْ يكون المشارُإليه بـ"هذا" الألفاظَ؛ لامتناع أن تكون مخبراً عنها بالكلام النفسي. فتأمّل! (سل)

⑤ قوله: (الكلام اللفظي) وهوَ المُركبُ مِن الألفاظِ وَالحُروفِ الدَّالةِ على معنًى فِي نفسِ المُتكلِمِ؛ والكلام النفسي: هو مَعنًى فِي نفسِ المُتكلِمِ يَدلُّ عَليهِ بِالعبارةِ أو الْكتابةِ أوِ الإشارةِ -كمَا أشَارَ إليْهِ